

الملكية الفكرية للمحتوى الناتج عن الذكاء الاصطناعي: دراسة قانونية مقارنة

Intellectual Property of Content Generated by Artificial Intelligence: A Comparative Legal Study

اسم المؤلف: نوره أحمد فتيحي التركي

ملخص

أدى التطور السريع في تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى إنتاج محتوى رقمي متنوع، مما أثار تساؤلات قانونية حول تحديد صاحب الحقوق الفكرية لهذه المصنفات. إذ إن القوانين التقليدية تفترض أن المؤلف يجب أن يكون شخصاً طبيعياً، مما يُثير إشكالية بشأن حماية الأعمال التي يتم إنشاؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي، سواء بشكل مستقل أو بمساهمة بشرية محدودة.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الإطار القانوني لحقوق الملكية الفكرية للمحتوى المنشأ بواسطة الذكاء الاصطناعي، مع تسليط الضوء على مواقف التشريعات الوطنية والدولية في هذا الشأن. كما ناقشت الدراسة التوجهات القانونية المختلفة، مثل إسناد الحقوق إلى مطوري الأنظمة الذكية، أو منحها للمستخدم النهائي، أو اعتبار هذه الأعمال ضمن الملك العام، مع استعراض التحديات القانونية المترتبة.

واعتمدت هذه الدراسة المنهج التحليلي المقارن من خلال دراسة القوانين والتشريعات الدولية، وتحليل الأحكام القضائية ذات الصلة، ومقارنة الممارسات القانونية في أنظمة قانونية مختلفة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها أن هناك تبايناً واضحاً في المعالجات القانونية لهذه القضية، حيث لم يتم التوصل إلى توافق دولي بشأن تحديد المالك القانوني للأعمال المنشأة بالذكاء الاصطناعي، مما يخلق فراغاً تشريعياً قد يؤثر على الابتكار والاستثمار في هذا المجال.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة تطوير إطار قانوني متوازن يراعي التطورات التقنية، ويحقق الحماية القانونية المناسبة، مع اقتراح بعض الحلول التشريعية التي من شأنها توفير حماية عادلة للمصالح المختلفة المعنية بهذه القضية.

الكلمات الدالة: الملكية الفكرية، الذكاء الاصطناعي، حماية حق المؤلف، حقوق الملكية الفكرية، الحقوق الرقمية.

- Abstract -

The rapid advancement of artificial intelligence (AI) technologies has led to the creation of diverse digital content, raising legal questions about the ownership of intellectual property rights for such works. Traditional legal frameworks assume that an author must be a natural person, which creates challenges in protecting works generated by AI, whether independently or with minimal human input.

This study aims to analyze the legal framework governing intellectual property rights for AI-generated content, highlighting the positions of national and international legislations on this matter. It also examines various legal approaches, including attributing ownership to AI system developers, granting rights to end users, or classifying AI-generated works as part of the public domain, while discussing the legal challenges associated with each approach.

The study adopts a comparative analytical methodology by examining laws and regulations, analyzing relevant judicial rulings, and comparing legal practices across different jurisdictions.

The study finds that there is a significant divergence in legal treatments of this issue, as no global consensus has been reached on determining the rightful owner of AI-generated works. This legal uncertainty creates a regulatory gap that may impact innovation and investment in AI-related fields.

The study concludes that a balanced legal framework is necessary to accommodate technological advancements while ensuring appropriate legal protection for AI-generated content. It also proposes legislative solutions that could offer fair protection for the various stakeholders involved in this evolving issue.

Keywords: Intellectual Property, Artificial Intelligence, Copyright Protection, Intellectual Property Rights, Digital Rights.

المقدمة

شهدت السنوات الأخيرة تطوراً غير مسبوق في تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث باتت هذه الأنظمة قادرة على إنتاج محتوى إبداعي يشمل النصوص، والصور، والموسيقى، وحتى الأعمال الفنية والبرمجية. ومع هذا التطور برزت تساؤلات قانونية معقدة حول حقوق الملكية الفكرية لهذه الأعمال، إذ إن التشريعات التقليدية تفترض أن الإبداع الفني أو الأدبي هو نتاج فكر بشري، ما يطرح إشكالية قانونية جوهرية حول إمكانية منح حقوق التأليف للأعمال الناتجة عن الذكاء الاصطناعي.

تتفاوت مواقف الأنظمة القانونية حول العالم بشأن هذه القضية؛ فبينما تنص بعض القوانين على ضرورة أن يكون المؤلف شخصاً طبيعياً لحماية المصنفات الإبداعية، تقترح بعض التوجهات الحديثة إمكانية منح الحقوق لمطوري الذكاء الاصطناعي، ومع ازدياد الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في المجالات الإبداعية؛ تزداد الحاجة إلى وضع إطار قانوني يوازن بين تشجيع الابتكار وحماية الحقوق الفكرية.

بناءً على ذلك، يهدف هذا البحث إلى دراسة الإشكالات القانونية المتعلقة بملكية المحتوى الناتج عن الذكاء الاصطناعي، مع استعراض الاتجاهات التشريعية المختلفة وتحليل مدى توافق القوانين الحالية مع هذا التطور التقني. كما يتناول البحث الآثار المحتملة لهذه الإشكالات على الصناعات الإبداعية، ويقترح حلولاً قانونية تتناسب مع التطورات المتسارعة في هذا المجال.

مشكلة الدراسة:

في وقتنا الحالي ونظراً للتطور الكبير في المستوى التقني والرقمي؛ أصبحت أنظمة الذكاء الاصطناعي قادرة على إنتاج محتوى إبداعي بمستويات متقدمة، مما أثار إشكاليات قانونية تتعلق بملكية هذا المحتوى وحقوقه الفكرية، حيث تعتمد التشريعات الحالية على مفهوم المؤلف الطبيعي، مما يخلق فراغاً قانونياً بشأن حقوق الملكية الفكرية للأعمال التي ينتجها الذكاء الاصطناعي. هذا الغموض القانوني قد يؤثر على الابتكار والاستثمار في التكنولوجيا، ويفتح المجال لاختلاف التفسيرات القانونية بين الدول. وعليه، تبحث هذه الدراسة في مدى ملاءمة الأطر القانونية الحالية لهذه التطورات، مع تحليل الحلول التشريعية المقترحة.

أهمية الدراسة:

تكتسب دراسة الملكية الفكرية للمحتوى الناتج عن الذكاء الاصطناعي أهمية متزايدة في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العصر الرقمي، فمع تزايد استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في إنشاء المحتوى الرقمي؛ تنشأ إشكاليات قانونية جديدة تتعلق بتحديد من يستحق حقوق الملكية الفكرية، وكيفية حماية هذه الحقوق ضمن الأطر التشريعية القائمة التي غالبًا ما تكون مبنية على فرضية المؤلف البشري.

يأتي هذا البحث ليسد فجوة معرفية وقانونية حقيقية، من خلال تقديم تحليل قانوني مقارن يوضح مدى ملاءمة القوانين الوطنية والدولية الحالية لهذه المستجدات، ويسعى إلى تقديم توصيات تشريعية تساهم في تحديث الأطر القانونية بما يتناسب مع بيئة الابتكار التكنولوجي الحديثة.

كما أن أهمية البحث تكمن في تعزيز فهم المسؤوليات القانونية والتحديات المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية في ظل الذكاء الاصطناعي، مما يدعم حماية حقوق جميع الأطراف المعنية ويشجع على تطوير سياسات متوازنة تعزز الابتكار وتضمن العدالة القانونية.

وبذلك، يشكل هذا البحث مرجعًا أكاديميًا مهمًا لصناع القرار، والباحثين، والمشرعين، في سعيهم لإرساء قواعد قانونية واضحة وفعالة تتواءم مع التحولات التقنية، وتضمن حقوق الملكية الفكرية في المستقبل الرقمي.

أسئلة الدراسة:

- ١- ما مدى كفاية الأطر القانونية الحالية في حماية المصنفات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي؟.
- ٢- هل يمكن قانونًا اعتبار الذكاء الاصطناعي مؤلفًا، وما الأثر المترتب على ذلك في نطاق حقوق الملكية الفكرية؟.
- ٣- كيف تعاملت التشريعات الوطنية والدولية مع مسألة حقوق الملكية الفكرية للأعمال المنتجة بواسطة الذكاء الاصطناعي، وما أوجه الاختلاف والتشابه بينها؟ .
- ٤- ما أبرز التحديات القانونية التي تواجه حماية حقوق الملكية الفكرية في ظل تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي؟ .
- ٥- ما أبرز المقترحات التشريعية لسد الفجوة القانونية في هذا المجال؟.
- ٦- كيف يمكن تحقيق التوازن بين حماية حقوق المؤلف وتشجيع الابتكار التقني؟.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأكاديمية والقانونية، وذلك من خلال:

- ١- تحليل الأساس القانوني لحقوق الملكية الفكرية وفقًا للتشريعات الحالية، ومدى قدرتها على استيعاب المصنفات الناتجة عن تقنيات الذكاء الاصطناعي.
- ٢- تحديد الجهة التي تؤول إليها حقوق الملكية الفكرية في الأعمال المنشأة بواسطة الذكاء الاصطناعي، سواء كان ذلك لصالح المطورين، المستخدمين، أو بقاء هذه الأعمال في الملك العام.
- ٣- دراسة الممارسات التشريعية الوطنية والدولية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية للمحتوى المُنتج بالذكاء الاصطناعي، مع إبراز أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها.
- ٤- استقراء التحديات القانونية والتقنية المرتبطة بحماية المصنفات الإبداعية للذكاء الاصطناعي، وتقييم مدى تأثير ذلك على الابتكار والاستثمار في هذا المجال.
- ٥- اقتراح حلول تشريعية وتوصيات قانونية تساهم في سدّ الفراغ القانوني وتنظيم الملكية الفكرية للمحتوى الناتج عن الذكاء الاصطناعي، بما يحقق التوازن بين حماية الحقوق الفكرية وتشجيع الابتكار التقني.

فروض الدراسة:

- ١- يفترض أن الأنظمة القانونية التقليدية قاصرة عن استيعاب الطبيعة الخاصة للمصنفات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، ولا توفر حماية قانونية واضحة أو كافية لهذا النوع من المحتوى.
- ٢- يفترض أن التشريعات الوطنية والدولية لم تعتمد حتى الآن معيارًا قانونيًا موحدًا لتحديد صفة المؤلف أو المالك للمحتوى الناتج عن الذكاء الاصطناعي.
- ٣- يفترض أن غياب إطار تشريعي واضح يحدّ من قدرة أصحاب الحقوق على حماية المحتوى الذكي، ويؤثر سلبيًا على تحقيق التوازن بين الابتكار وضمان حماية حقوق الملكية الفكرية.
- ٤- يفترض أن تطوير أنظمة قانونية مرنة وشاملة تمثل ضرورة حتمية لمواكبة التطور التكنولوجي، بما في ذلك إدراج المصنفات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي ضمن نطاق حماية حقوق المؤلف بشكل صريح ومنظم.

المنطلقات النظرية للدراسة:

تتطلب هذه الدراسة من الأسس القانونية الراسخة في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، باعتبارها آلية أساسية لصون الحقوق الأدبية والمالية للمؤلفين، وضمان تشجيع الابتكار والإبداع الفكري، وتستند الدراسة إلى مبدأ أن المصنفات الإبداعية التقليدية تخضع لحماية قانونية مبنية على ركن الأصالة ونسبة العمل إلى مؤلف بشري محدد، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية ذات الصلة، وفي مقدمتها اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية (Berne Convention).

وفي ظل التطور التكنولوجي المتسارع؛ بات من الضروري إعادة النظر في هذه المفاهيم التقليدية بعد دخول تقنيات الذكاء الاصطناعي كعنصر مستقل قادر على إنتاج محتوى إبداعي لا يتدخل فيه العنصر البشري بشكل مباشر، مما يطرح تساؤلات قانونية مستجدة حول صفة المؤلف، ونطاق حماية المصنفات الذكية، ومدى خضوعها للأطر التشريعية القائمة.

لذا، تعتمد الدراسة على المنظور القانوني التحليلي الذي يستوجب تقييم مدى كفاية الأنظمة القانونية الحالية لاستيعاب هذه المستجدات، مع استحضار النظريات القانونية المتعلقة بالمسؤولية، والملكية الفكرية، وتحديد الجهة التي تستحق الحماية القانونية، سواء كانت شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً أو نظاماً تقنياً.

ويمثل هذا الإطار النظري نقطة انطلاق نحو تقديم حلول تشريعية تواكب التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في المجال الإبداعي، خاصة مع تصاعد الجدل القانوني وغياب نصوص صريحة تنظم هذه المسألة في أغلب التشريعات القائمة.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على **المنهج التحليلي المقارن**، حيث يتم تحليل الأطر القانونية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية للمحتوى المنشأ بواسطة الذكاء الاصطناعي، مع مقارنة التشريعات الوطنية والدولية لمعرفة مدى استجابتها لهذه التطورات الحديثة.

١- **المنهج التحليلي**: يتم من خلاله دراسة وتحليل القوانين والتشريعات ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية، سواء في القوانين الوطنية أو الاتفاقيات الدولية، بهدف فهم مدى ملاءمتها للمصنفات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي.

٢- **المنهج المقارن**: تتم مقارنة القوانين المختلفة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية في عدد من الدول والأنظمة القانونية، مع تسليط الضوء على أوجه التشابه والاختلاف، واستنتاج أفضل الممارسات التي يمكن الاستفادة منها في تطوير تشريعات أكثر شمولاً.

٣- **المنهج الاستقرائي**: يتم من خلاله استقراء الأحكام القانونية والاتجاهات التشريعية والقضائية المتعلقة بملكية المحتوى المنشأ بواسطة الذكاء الاصطناعي، بهدف تحديد الإشكالات القانونية الحالية واقتراح حلول عملية لها.

ومن خلال هذه المنهجية، يمكن تقديم رؤية قانونية واضحة وشاملة حول الموضوع، مما يساهم في الوصول إلى استنتاجات وتوصيات تدعم تطوير الأطر التشريعية والقانونية المرتبطة بالملكية الفكرية في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة.

ونظرًا للطبيعة القانونية البحتة لموضوع الدراسة والتي تستند إلى تحليل النصوص النظامية والتشريعات المقارنة، فقد اقتصر جمع المعلومات على الأدوات القانونية المعتمدة، دون اللجوء إلى أدوات ميدانية كالمقابلات أو الاستبيانات؛ وذلك لعدم ملاءمتها لطبيعة الإشكالية المدروسة، حيث أن معالجة الإشكال القانوني محل البحث تقوم أساسًا على تحليل الأطر التشريعية المعتمدة والاتجاهات القضائية ذات الصلة، وليس على قياس الآراء أو التوجهات المجتمعية.

أدوات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات القانونية الأساسية التي تمثل مصادر رسمية وموثوقة في جمع المعلومات وتحليلها، وتشمل:

- ١- النصوص النظامية والتشريعات الوطنية ذات الصلة بحماية الملكية الفكرية، في الدول محل الدراسة.
- ٢- الاتفاقات والمعاهدات الدولية المنظمة لحقوق المؤلف، وفي مقدمتها اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية.
- ٣- السوابق القضائية والأحكام القانونية ذات العلاقة، سواء في النظم الوطنية أو على المستوى الدولي؛ وذلك لتحليل الاتجاهات القضائية في معالجة المسألة.
- ٤- آراء الفقه القانوني المعاصر في المؤلفات والمقالات العلمية المحكمة، كمصدر تحليلي داعم لتفسير النصوص وتقييم الحلول المقترحة.

تُسهّم هذه الأدوات مجتمعة في تقديم معالجة قانونية متعمقة لمشكلة الدراسة، وتحليل أبعادها في ضوء الممارسات التشريعية المقارنة، واقتراح الحلول المناسبة لمعالجة هذه التحديات المستجدة.

حدود الدراسة:

تحددت حدود هذه الدراسة في نطاق تحليل حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالمحتوى الناتج عن تقنيات الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على الإطار القانوني في بعض التشريعات الوطنية والدولية المختارة، وعلى وجه الخصوص القوانين الأمريكية، والأوروبية، والصينية.

كما اقتصرت الدراسة زمنيًا على التشريعات والاتفاقات السارية حتى عام 2025م، مع مراعاة التطورات الحديثة في المجال. موضوعيًا، ركز البحث على حماية حقوق المؤلف والملكية الفكرية للمحتوى الذكي، دون التوسع في المجالات الأخرى للملكية الفكرية مثل براءات الاختراع أو العلامات التجارية.

منهجيًا، اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، دون اللجوء إلى أدوات ميدانية كالاستبيانات أو المقابلات، وذلك لملاءمة طبيعة البحث القانونية.

الخطة البحثية:

المبحث الأول: الإطار العام للملكية الفكرية والمصنفات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: المفهوم القانوني للملكية الفكرية وشروط الحماية

الفرع الأول: تعريف الملكية الفكرية وأهميتها القانونية

الفرع الثاني: نطاق حماية المصنفات الإبداعية وفق القوانين والتشريعات

المطلب الثاني: طبيعة المصنفات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي وتقييم مدى أصالتها

الفرع الأول: تعريف المحتوى الذكي وخصائصه

الفرع الثاني: الفروقات بين الإبداع البشري والإنتاج الاصطناعي

الفرع الثالث: الإطار القانوني العام لحماية المصنفات الذكية

المبحث الثاني: التحدي القانوني في تحديد المؤلف والمالك

المطلب الأول: مدى اعتبار الذكاء الاصطناعي مؤلفًا قانونيًا في ظل التشريعات القائمة

الفرع الأول: مفهوم المؤلف في التشريعات الحالية ومدى انطباقه على الذكاء الاصطناعي

الفرع الثاني: الاتجاهات التشريعية حول إسناد حقوق التأليف إلى الذكاء الاصطناعي

المطلب الثاني: تحديد الجهة المستحقة للحقوق (المبرمج - المستخدم - شركة التكنولوجيا)

الفرع الأول: هل تعود الحقوق إلى المطور أم المستخدم أم تبقى في الملك العام؟

الفرع الثاني: تحليل النماذج القانونية المختلفة في إسناد الحقوق

المبحث الثالث: الاتجاهات التشريعية القانونية المقارنة في حماية المحتوى الناتج عن الذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: عرض مختصر لمواقف بعض التشريعات الوطنية والدولية من حماية المصنفات الذكية

الفرع الأول: تحليل القوانين الأمريكية والأوروبية في مجال حماية المحتوى الذكي

الفرع الثاني: التشريع الصيني وبعض التجارب القانونية الأخرى

المطلب الثاني: تقييم أوجه الاتفاق والاختلاف في التجارب القانونية المقارنة

الفرع الأول: أوجه الاتفاق بين التشريعات المختلفة في تنظيم حقوق الملكية الفكرية

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين التشريعات الدولية وأسباب التباين

المبحث الرابع: المقترحات التشريعية والتوصيات القانونية

المطلب الأول: مقترحات تشريعية لمعالجة الفراغ القانوني وتحقيق التوازن بين الابتكار والحماية

الفرع الأول: إدراج المحتوى الذكي ضمن المصنفات المحمية

الفرع الثاني: إمكانية تطوير نموذج قانوني جديد لضبط حقوق الملكية الفكرية للمحتوى الذكي

الفرع الثالث: استشراف مستقبل التشريعات في ظل التطور التكنولوجي السريع

الخاتمة:

إن موضوع الملكية الفكرية للمحتوى المنشأ بواسطة الذكاء الاصطناعي لا يزال في مرحلة التطور القانوني، مما يستوجب إجراء المزيد من الدراسات القانونية والاستمرار في تحديث القوانين بما يتماشى مع الابتكارات التكنولوجية، وتبقى الحاجة إلى حلول قانونية عادلة وشاملة أمرًا ضروريًا لضمان تحقيق التوازن بين حماية الحقوق الفكرية وتشجيع الإبداع والابتكار في العصر الرقمي، حيث أنه بعد تحليل ودراسة الإشكاليات القانونية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية للمحتوى المنشأ بواسطة الذكاء الاصطناعي، تبين أن التطورات التكنولوجية المتسارعة قد فرضت تحديات غير مسبقة أمام الأنظمة القانونية التقليدية، إذ إن مفهوم المؤلف وفقًا للتشريعات الحالية لا يزال قائمًا على العنصر البشري، مما يثير تساؤلات جوهرية حول مدى إمكانية منح الذكاء الاصطناعي صفة المؤلف، أو تحديد الجهة التي تستحق الحقوق الفكرية على المصنفات الذكية، بالإضافة إلى ذلك كشفت الدراسة عن تفاوت التشريعات الوطنية والدولية في معالجة هذه المسألة، مما يؤكد الحاجة إلى حلول قانونية أكثر وضوحًا وتماسكًا لمواكبة التطورات الحديثة.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها:

- ١- أن القوانين الحالية المتعلقة بالملكية الفكرية تقتصر إلى نصوص واضحة تعالج المصنفات المنتجة بواسطة الذكاء الاصطناعي، حيث تركز معظم التشريعات على حماية حقوق المؤلف البشري فقط.
- ٢- وجود تباين كبير بين التشريعات الوطنية والدولية في معالجة مسألة حقوق الملكية الفكرية للمحتوى الذكي، إذ تبنت بعض الدول نهجًا يمنح الحقوق للمطور أو المستخدم، بينما لا تزال دول أخرى تدرس إمكانية تعديل قوانينها لاستيعاب هذه التطورات.
- ٣- أن غياب إطار قانوني موحد لحماية المصنفات الذكية قد يؤثر سلبيًا على بيئة الابتكار، ويؤدي إلى نزاعات قانونية حول حقوق الاستغلال التجاري لهذه الأعمال.
- ٤- أن التطورات السريعة في الذكاء الاصطناعي تتطلب إعادة النظر في المعايير التقليدية للأصالة والإبداع، والتي تُعد أساس منح الحماية القانونية للمصنفات الفكرية.
- ٥- أن هناك حاجة ماسة لتعزيز الدراسات القانونية والمناقشات التشريعية حول هذه القضية، بهدف الوصول إلى إطار قانوني متوازن يضمن حماية الحقوق الفكرية دون تقييد الابتكار التكنولوجي.

التوصيات:

بناءً على ما توصل إليه الدراسة من نتائج، تقترح الدراسة مجموعة من التوصيات، من أهمها:

١- ضرورة تحديث التشريعات الوطنية والدولية بحيث تشمل نصوصاً صريحة تعالج حقوق الملكية الفكرية للمحتوى

المنشأ بواسطة الذكاء الاصطناعي، وتحدد الجهة التي تستحق هذه الحقوق.

٢- اعتماد معايير قانونية جديدة لتقييم الأصالة والإبداع في المصنفات الذكية، بما يتناسب مع التطورات الحديثة في

الذكاء الاصطناعي.

٣- تعزيز التعاون الدولي لوضع إطار قانوني موحد يسهم في تقليل النزاعات القانونية المتعلقة بهذه المسألة

٤- تشجيع الأبحاث القانونية والدراسات الأكاديمية حول تأثير الذكاء الاصطناعي على الملكية الفكرية، بهدف تطوير

حلول قانونية قائمة على أسس علمية دقيقة.

٥- العمل على تحقيق التوازن بين حماية حقوق الملكية الفكرية وتشجيع الابتكار، من خلال سياسات تنظيمية مرنة تدعم

التطور التكنولوجي دون الإضرار بحقوق الأفراد والشركات.

ختاماً، تناول هذا البحث الإشكالات القانونية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية للمحتوى المنشأ بواسطة الذكاء الاصطناعي،

وبيّن الحاجة الملحة إلى تطوير الأطر التشريعية لمواكبة التطورات التقنية المتسارعة، ورغم تقديم بعض الحلول القانونية

المقترحة، لا تزال هناك العديد من التساؤلات التي تستوجب مزيداً من البحث والدراسة، خاصة فيما يتعلق بمسؤولية الذكاء

الاصطناعي في الإبداع وحماية المصنفات الذكية.

لذا، فإن هذه الدراسة تُعد مساهمة في فتح نقاش أوسع حول مستقبل الملكية الفكرية في ظل الذكاء الاصطناعي، مع التأكيد

على ضرورة استمرار البحث القانوني لمواكبة هذا التحول الرقمي.

قائمة المصادر والمراجع المبدئية:

- ١- دبوس، م. تشريعات الملكية الفكرية في البيئة الرقمية كأحد مقومات الاستثمار والتنمية : دراسة لرؤية المملكة العربية السعودية والإمارات ومصر ٢٠٣٠ مقارنة بالتشريعات الفرنسية ، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي.
- ٢- المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO (٢٠٢٢). الذكاء الاصطناعي والملكية الفكرية.
https://www.wipo.int/about-ip/ar/frontier_technologies/ai_and_ip.html
- ٣- بن شهيدة، م. (٢٠٢٣). الملكية الفكرية والتحديات القانونية في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي. ASJP.
<https://asjp.cerist.dz/en/article/238969>
- ٤- الهيئة السعودية للملكية الفكرية (٢٠٢٢). حماية اختراعات الذكاء الاصطناعي : قضية DABUS.
<https://www.saip.gov.sa/articles/1475>
- ٥- وهبه، و. (٢٠٢٣). حماية الملكية الفكرية لأنظمة الذكاء الاصطناعي. مجلة القانون والدراسات الإسلامية. جامعة بدر بالقاهرة، المجلد ٢. العدد ٣. الصفحة ٢٦٩-١٣٧.